

لكل مراد على اول الاحوية لزوم فقاية المقد وليس بقية اجزا
وغاية ما يقال في ذلك ان جمع النعم على عدم فقاية المقد ذلك
اجمعوا على ان الفهم العلوم المدونة والتوفيق بين هذين
الاجزاء انما يتأتى بان يجعل للفهم معينا وعدم حصص
احدهما في المقد لا يتأتى في حصول الاخر فيه قوله عن اولها تعلق
بالحرف فهو كونهما عن الادلة مشتملا لاستدلاله بملاحظة الا
الحقيقية فان الحاصل من الدليل من حيث هو دليل لا يكون
الاستدلال في حيز علم جبرائيل والرسول هو فانه بالمرتب
للاختصاص الاكتساب فان قلت للرسول علم اجتهادي بمعنى
الاحكام فلا يخرج علم هذا الفيد قلت تعريف الاحكام للا
لاستغراق فلا اشكال قوله ومعرفة احوال الادلة الظاهرة
مطوية على معرفة الاحكام فبينة مثل ما مر من الكلام وان المرغ
العطف على الموصول يرتفع الاشكال وقس عليه قوله ومعرفة
العنايه قوله كالمطلق للفلسفة عند الموافقة بآراء
المسقط وجها اخر مفاد كونه مورثا للقدرة على الكلام وما

وجها الشارح نظرا الى ان كونه بآراء المطلق باعتبار انه بقية
فحة على الكلام كان المطلق بقية قوة على المطلق فيقول الى كونه
مورثا للقدرة قوله فاطن عليه هذا الاسم الى اوله ولو لم يقيد
به فصاح اما قبل الاول في الاول او ذكر وجه التخصيص في الثاني
لاشك في كونه اول ما يجب تحققت التميز واما احتمال تسمية الغير
به لغير هذا الوجه فقائم في سائر الوجوه ايضا مع انه لم يتردد لوجه
التخصيص في غيره قوله هذا هو كلام الفهم ما في معرفة
العنايه من غير ملاحظة الفلسفة هو كلام الله والتسمية بالكلام
لما وقعت منهم ذكر وجه التسمية عيب في كلامهم قوله ونسب القرية
بين المنزليين او اسطر بين اليمان والكفر لا بين الجنة والنار
فان التمس فخلد في النار سديم وقال بعض السلف لا يعرفوا مطلق
بين الجنة والنار وايها من استوى همتا مع سائر اعمالها ورد في
الصحیح لكن ما هم الى الجنة فلا يكون دار المقد وقيل ايها الاطفال
المشركين وقيل الذين ما توار زمان فرة من الرسول يوم قبح قال الحسن
البصري فواعزل عما ان قلت سجي ان مركب ليس يؤمن ولا كافر

1957

Copyright © King Saud University